الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/645
7 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البنود ١٢ و ٣٨ و ٤٠ و ٦٨ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص إعلان الدار البيضاء الذي اعتمده مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عـُقد في الدار البيضاء (المغرب) في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ٣٨ و ٤٠ و ٦٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) أحمد السنوسي
الممثـــل الدائم

9443617

../..

101194 101194 94-43617

المرفق

[الأصل: بالانكليزية]

إعـلان الدار البيضاء

١ - بدعوة من جلالة الحسن الثاني، ملك المغرب وبدعم ومساندة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلينتون ورئيس الاتحاد الروسي بوريس يلتسن، اجتمع بمدينة الدار البيضاء بين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ممثلو ٦١ بلدا و ١١٤ ١ من رجال الأعمال من كل أنحاء العالم في قمة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقد عبر المشاركون عن تقديرهم لجلالة الملك الحسن الثاني بوصفه رئيسا ومضيفا للمؤتمر، كما أشادوا بدور جلالته في النهوض بالحوار والتفاهم بين أطراف النزاع في الشرق الأوسط، وعبروا عن شكرهم لحكومة جلالته والشعب المغربي على كرم الضيافة وعلى المجهودات المبذولة لإنجاح القمة.

٢ - وقد أجمع المشاركون في القمة على الرؤية التي قادتهم إلى قمة الدار البيضاء، تلك الرؤية المتمثلة في سلم شامل وقيام شراكة جديدة بين رجال الأعمال والحكومات تتوخى تعزيز السلام بين العرب وإسرائيل.

٣ - ولقد توصل المسؤولون الحكوميون ورجال الأعمال إلى الالتزام بهذه الشراكة عن اقتناع أعمق بترابط مصالحهم ووحدة أهدافهم وارتباط بعضهم ببعض. وهكذا فإن رجال الأعمال يرون أن على حكوماتهم الاستمرار في إبرام اتفاقات للسلام والعمل على تشجيع التجارة والاستثمار وإقامة الأسس لذلك، ملتزمين في الوقت نفسه بمسؤوليتهم في استخدام نفوذهم الدولي الجديد للدفع إلى الأمام بدبلوماسية السلام في الشرق الأوسط. وتؤكد الحكومات بدورها على أن لا غنى عن القطاع الخاص لتوفير الموارد المناسبة لإبراز الفوائد الملموسة للسلام. ولا يرى المشاركون في قيام رجال الأعمال بمهامهم أي تعارض مع إسهامهم في عملية السلام بل ذلك برهان على أن تحقيق الربح يسهم إلى حد كبير في بناء دعائم اقتصاد يخدم السلام الدائم.

٤ - وتشيد القمة بالتحول السياسي التاريخي الذي شهدته المنطقة نتيجة المراحل الهامة التي قطعتها نحو سلام عادل دائم وشامل يرتكز على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٥)، تلك العملية التي انطلقت سنة ١٩٧٩ بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وتطورت تطورا ملحوظا مع مؤتمر السلام الذي انعقد بمدريد منذ ثلاث سنوات والذي آتى ثماره بإعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن قد أعطى بعدا جديدا لعملية السلام. كما أن قرار المغرب بإقامة مكتبي اتصال بينه وبين إسرائيل وقرار تونس بإقامة قناة اتصال مع إسرائيل يشكلان تطورا إيجابيا جديدا. إن هذه المنجزات وما سيليها من مراحل متلاحقة من التحرك السريع صوب السلام الشامل في المنطقة بما فيها سوريا ولبنان لفي حاجة إلى أن تدعم بقوة عن طريق نمو اقتصادي متين وتحسن ملموس في حياة شعوب هذه المنطقة وأمنها. وقد أبرزت القمة الدور المهم الذي يرجع لسوريا

ولبنان في تنمية المنطقة. وعلى هذا فإن القمة تعبر عن وطيد أملها أن يتمكن البلدان العربيان من الالتحاق قريبا بالمجهود الاقتصادي الإقليمي.

٥ - وفي هذا الإطار سجل المشاركون أن الحاجة الملحة إلى تنمية اقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلب اهتماما خاصا من المجموعة الدولية سواء منها القطاع العام أو الخاص، وذلك من أجل مساندة إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتفاقات التطبيقية اللاحقة له لتمكين الشعب الفلسطيني من المشاركة على قدم المساواة في التعاون وتقدم المنطقة. كما ألحوا على الأهمية المماثلة للمضي قدما في المشاريع الأردنية الإسرائيلية وفي المشاريع التعاونية بين إسرائيل والأردن من أجل دفع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية إلى الأمام.

٦ - وقد تأكد المشاركون من وجود الإمكانيات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا واستكشفوا أحسن السبل للتعجيل بتطويرها والتغلب، في أقرب وقت، على العراقيل بما في ذلك المقاطعات وكل الحواجز التجارية والاستثمارية. واتفق الجميع على الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار داخل المنطقة وخارجها. ولاحظوا أن هذا الاستثمار يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود وفقا لقدرات السوق، كما يتطلب تعاونا تقنيا مبنيا على المصلحة المشتركة وانفتاحا على الاقتصاد الدولي وقيام مؤسسات مناسبة للنهوض بعملية التفاعل الاقتصادي. وقد سجل المشاركون في هذا الإطار بارتياح قرار مجلس التعاون لدول الخليج المتعلق برفع الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات مقاطعة إسرائيل.

٧ - واعتمادا على الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن من الأهمية بمكان أن تبقى الأراضي الفلسطينية مفتوحة في وجه اليد العاملة والسياحة والتجارة لتمكين السلطة الفلسطينية، في إطار مشاركة مع جيرانها، من فرصة بناء اقتصاد ذي جدوى في إطار السلام.

٨ - ويشيد المشاركون بالمفاوضات المتعددة الأطراف التي دشنت في موسكو سنة ١٩٩٢ والتي حققت خطوات هامة نحو أهداف عملية السلام. وسوف تدرس الحكومات الممثلة بالدار البيضاء وسائل دعم دور المفاوضات المتعددة الأطراف وأوجه نشاطها بما في ذلك التفكير في مؤسسات إقليمية تهتم بالقضايا الاقتصادية والإنسانية والأمنية. وسجل المشاركون أن التقدم المحرز في عملية السلام يجب أن يرافقه بحث جدي لحالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، وأنه يتطلب التطرق بعمق لفكرة الأمن بالمنطقة في جميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي هذا الإطار، اتفق المشاركون على أن هذه القضايا تحتاج إلى أن تدرس على أساس منهجية شمولية تضم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وسلامة ورفاه أفراد وشعوب المنطقة.

٩ - وأقر المشاركون بضرورة قيام عملية مستمرة تترجم مداولات الدار البيضاء إلى خطوات ملموسة نحو تحقيق الهدف المزدوج، أي السلام والتنمية الاقتصادية وهيكلة الشراكة الجديدة بين الحكومات ومجموعة رجال الأعمال. ولهذه الغاية:

(أ) فإن الحكومات الممثلة بالدار البيضاء وممثلي القطاع الخاص يعلنون نيتهم لاتخاذ الخطوات التالية:

'١' بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا تقتضي، في مرحلة معينة، حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر المنطقة؛

'٢' توصي القمة بقيام فريق من الخبراء بدراسة خيارات مختلفة لآليات التمويل بما فيها إنشاء مصرف للتنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك أخذا بعين الاعتبار لتوصيات أطراف المنطقة خلال اجتماع اللجنة الفرعية المالية المنبثقة عن لجنة المراقبة التابعة للفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية وسيقدم هذا الفريق تقريرا عن تقدم أعماله واستنتاجاته خلال ستة أشهر في ضوء ما أعقب قمة الدار البيضاء. وستضم آلية التمويل هيئات ملائمة للنهوض بالحوار حول الإصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي والمساعدة التقنية والتخطيط الاقتصادي على المدى البعيد؛

'٣' إقامة مكتب إقليمي لتسهيل السياحة للنهوض بالشرق الأوسط وشمال افريقيا كواجهة سياحية فريدة وجذابة؛

'٤' تشجيع إقامة غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال، تابعين للقطاع الخاص لتسهيل المبادلات التجارية بين أجزاء المنطقة. ومن شأن هذه الأجهزة أن تكون أداة فعالة في تقوية الروابط بين القطاعين الخاص والعام في مختلف الاقتصادات؛

(ب) يعتزم المشاركون أيضا إنشاء الآليات التالية لتطبيق هذا التفاهم تجسيدا للتعاون الجديد بين القطاعين العام والخاص:

'١' لجنة توجيهية تضم ممثلي الحكومات بمن فيهم الممثلون في اللجنة التوجيهية للفريق المتعدد الأطراف المنبثق عن عملية السلام تسند إليها مهمة متابعة جميع القضايا التي أثيرت في القمة، والتنسيق مع الهياكل المتعددة الأطراف الموجودة مثل الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية وبقية الآليات المتعددة الأطراف. وستجتمع اللجنة التوجيهية خلال شهر بعد قمة الدار البيضاء لبحث آليات المتابعة. وستستشير اللجنة القطاع الخاص على نطاق واسع وبكيفية منتظمة؛

'٢' أمانة تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية مقرها بالمغرب وتعمل على تدعيم بنية التنمية الاقتصادية الجديدة وبذلك تساهم في تقوية الأمن الجماعي في المنطقة. وستساعد الأمانة في تنظيم غرفة تجارية إقليمية ومجلس للأعمال، وتعمل على تطوير الشراكة بين

القطاعين العام والخاص عن طريق بلورة مشاريع وتبادل المعطيات وتقوية الاتصالات وتنمية استثمار القطاع الخاص في المنطقة. كما تساعد على إقامة مختلف الهيئات المشار إليها في هذا الإعلان، وستكون اللجنة التوجيهية مسؤولة عن ترتيب التمويل بمساندة من القطاع الخاص.

١٠ - ويرحب المشاركون بقيام مجلس العلاقات الخارجية بإنشاء فريق استراتيجي اقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا. ويتقدم فريق القطاع الخاص هذا باقتراح استراتيجيات للتعاون الاقتصادي الإقليمي ووسائل التغلب على العقبات التي تعترض التبادل التجاري والاستثمارات الخاصة. ويعمل هذا الفريق بتعاون وثيق مع الأمانة ويعرض توصياته على اللجنة التوجيهية.

١١ - كما يرحب المشاركون بعزم المحفل الاقتصادي العالمي على تشكيل فريق للتبادل بين رجال الأعمال، من شأنه أن يقوي الاتصالات والمبادلات بين مجموعات رجال الأعمال ويقدم توصياته للجنة التوجيهية.

١٢ - ويتعهد المشاركون في قمة الدار البيضاء أن يحولوا هذا الحدث إلى مجموعة روابط جماعية هيكلية وفردية دائمة من شأنها أن توفر حياة أفضل لشعوب الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وقد توصلوا إلى الاقتناع بأن التعاون بين القطاعين العام والخاص الذي ميز قمة الدار البيضاء سيكون بمثابة مرحلة حاسمة في المصير التاريخي الذي أخذت تباشيره تظهر حاليا في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

١٣ - ويعبر المشاركون عن تقديرهم لمجلس العلاقات الخارجية وللمحفل الاقتصادي لمساهمتهما الهامة في تنظيم قمة الدار البيضاء.

١٤ - ويعلن المشاركون عن عزمهم على اللقاء مرة أخرى بعمان في الأردن في النصف الأول من سنة ١٩٥٥ في قمة اقتصادية ثانية للشرق الأوسط وشمال افريقيا يستضيفها جلالة الملك حسين.

- - - - -